

تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في تشاد

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (S/PRST/2010/29)، الذي طلب مني أن أقدم قبل نهاية مرحلة تصفية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ تقريرا عن التقدم المحرز في شرق تشاد بشأن حماية المدنيين، وخصوصا النساء والأطفال، بما في ذلك (أ) حالة اللاجئين والمشردين داخليا والحلول الدائمة لتشردهم، (ب) ووصول المساعدات الإنسانية بلا عوائق وبشكل آمن وفي الوقت اللازم، بما في ذلك حركة وأمن الأفراد العاملين في المجال الإنساني وإيصال المعونة الإنسانية، (ج) والتدابير المتخذة لمواجهة انتهاكات القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين، (د) والحالة الأمنية العامة في حدود تأثيرها على الوضع الإنساني.

٢ - ويتناول هذا التقرير التطورات التي شهدتها تشاد منذ اعتماد البيان الرئاسي وإصدار تقريره السابق عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (S/2010/611). ويقدم التقرير تقييما لوضع المدنيين في تشاد والخطوات التي اتخذتها كل من حكومة تشاد والأمم المتحدة والمجتمع الإنساني للتصدي للشواغل المحددة المتعلقة بالحماية.

ثانيا - الوضع الأمني والسياسي

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحقق تحسن تدريجي في الحالة الأمنية في شرق تشاد، التي لا تزال تتأثر بشكل إيجابي من تحسن العلاقات بين تشاد والسودان. وتعزز الأمن على وجه الخصوص على طول الحدود مع السودان بفضل قوة الحدود المشتركة بين تشاد والسودان، التي نشرت منذ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وزاد حجمها إلى ٥٠٠٠ فرد. ورغم أن

ولاية قوة الحدود المشتركة قد انتهت في آذار/مارس، فقد مددت إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ونقل حاليا مقر قيادة القوة من أبيشي في تشاد إلى الجينية في السودان.

٤ - وعاد غالبية المقاتلين (نحو ١٦ ٠٠٠) من جماعات المعارضة المسلحة التشادية إلى تشاد من البلدان المجاورة. ولم تقع أي اشتباكات مسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بين قوات الأمن التشادية وأعضاء الجماعات المسلحة الذين لم يسرحوا. فقد وقع آخر قتال في نيسان/أبريل ٢٠١٠. ولا تزال، مع ذلك، بقايا جماعات المعارضة المسلحة التشادية، وخاصة اتحاد قوى المقاومة والجبهة الشعبية للنهضة الوطنية، موجودة خارج الأراضي التشادية في السودان وفي شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد تقلصت قدراتها في مجال العمليات بشكل ملحوظ، إلا إن احتمالات قيامها بعمليات كر وفر لا تزال قائمة.

٥ - وتحقق أيضا انخفاض في حوادث اللصوصية في شرق تشاد. ويمكن أن يعزى ذلك إلى تزايد تواجد قوات الأمن التشادية في المنطقة، وقدرتها على مواجهة الشبكات الإجرامية الضالعة في أعمال هناك. وصادف مع ذلك الجزء الجنوبي من البلد بعض التحديات الأمنية، حيث أثرت أعمال اللصوصية على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني على السواء. ووقعت معظم الحوادث على الطريق بين كياي وداها، وفي المنطقة المجاورة لغور. وفي ضوء عدم تسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين تظل مخاطر أعمال اللصوصية قائمة.

٦ - ولم يمض إلا وقت قصير نسبيا منذ مغادرة البعثة تشاد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛ ومع ذلك فإن انسحاب البعثة لم يؤثر حتى الآن بشكل سلبي على الوضع الأمني في شرق تشاد. وبفضل الدوريات المستمرة والحراسة التي توفرها المفزة الأمنية المتكاملة ونشر القوة الحدودية المشتركة، تحسن الأمن والاستقرار في المنطقة. وتولت المفزة مسؤولية الأمن داخل وحول مخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخليا، وكذلك عن العمليات الإنسانية، بينما أمنت قوة الحدود المشتركة منطقة الحدود. ورغم ردع بعض الحوادث الأمنية، فلا تزال قدرة السلطات المحلية وقوات الأمن التشادية محدودة في إقرار الأمن في مساحات شاسعة من شرق تشاد، حيث لا يزال السكان المدنيون معرضين لخطر أعمال اللصوصية وغيرها من التهديدات.

٧ - وبينما ظلت الحالة هادئة في تشاد، فإن التطورات في البلدان المجاورة تدعو إلى القلق، ولا سيما على طول الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان والجمهورية العربية الليبية. فالوضع لا يزال هشاً في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. والحكومة ليس لها وجود إلى حد كبير في بيراو التي وقعت تحت سيطرة المتمردين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ولم تتمكن قوات الأمن الحكومية من استعادة المدينة إلا بدعم من الجيش الوطني

التشادي الذي ظل في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى منتصف شباط/فبراير. وأدى غياب سلطات الدولة في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بيئة غير آمنة فعلت فيها العصابات المسلحة ما يعن لها. وفي الأماكن الأخرى، لم يكن للاستفتاء الذي أجري في جنوب السودان في كانون الثاني/يناير أي أثر على الحالة الأمنية في تشاد. ولكن في منطقة دارفور، تزايدت في الأشهر الأخيرة الصدامات المسلحة بين تحالفات جديدة من الجماعات المتمردة والقوات المسلحة السودانية. وقد وقعت الاشتباكات بعيدا عن الحدود التشادية، وليس لهذا التجدد في القتال أي أثر، في الوقت الراهن، على الوضع الأمني في شرق تشاد.

٨ - ولم تؤثر الانتفاضة في الجماهيرية العربية الليبية بقدر كبير على تشاد، ولم يحدث أي تدفق للاجئين من ذلك البلد إلى تشاد. وبدأ مع ذلك، المواطنون التشاديون الذين فاجأهم القتال في الجماهيرية العربية الليبية في العودة إلى البلد. وبحلول ٨ نيسان/أبريل، عاد حوالي ١٧ ٠٠٠ إما بالسفر عن طريق الجو إلى نجامينا أو عبر الحدود إلى فايا لارجو. وفي ٢٣ آذار/مارس، ناشدت حكومة تشاد المجتمع الدولي أن يدعم إعادة التشاديين الراغبين في مغادرة الجماهيرية العربية الليبية. وأفادت حكومة تشاد بأن هناك ٣٠٠ ٠٠٠ تشادي يعيشون في الجماهيرية العربية الليبية كعمال مهاجرين. وأثرت الأزمة في ذلك البلد على اقتصاد تشاد، لأن أسواقه تُزود أساسا بالإمدادات إما من ليبيا أو غيرها. ومن المتوقع أن تواجه المناطق الشمالية في تشاد، وخاصة أجزاء منطقة الساحل في تشاد التي عانت من الجفاف ومن سوء التغذية المزمن في عام ٢٠٠٩، نقصا كبيرا في الإمدادات الأساسية. وعلاوة على ذلك، يؤدي انقطاع التحويلات المالية التي يرسلها التشاديون المقيمون في الجماهيرية العربية الليبية إلى عائلاتهم في الوطن إلى زيادة ضعف الفئات السكانية التي تعتمد على هذه التحويلات.

٩ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير، احتفلت تشاد بمرور ٥٠ عاما على الاستقلال. ومن حيث التطورات السياسية، نقصت العداوة بين الجبهات السياسية الرئيسية، وشاركت معظم الأحزاب السياسية في تشاد في الانتخابات التشريعية التي أجريت في ١٣ شباط/فبراير، وفقا للاتفاق السياسي المبرم في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وجرت الانتخابات بصورة سلمية، على الرغم من مزاعم بعض أحزاب المعارضة بعدم توافر فرص متكافئة لجميع المرشحين. وفي ٢٧ شباط/فبراير، أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة النتائج الأولية. ونشر أيضا المجلس التأسيسي الآن النتائج النهائية التي حصل وفقا لها الحزب الحاكم، الحركة الوطنية للخلاص، على ١١٣ مقعدا من بين ١٨٨ مقعدا. ومع ذلك، ألغى المجلس التأسيسي لاحقا نتائج التصويت في ٣ مقاطعات، تمثل ١٣ مقعدا، حيث وجدت مخالفات جسيمة.

١٠ - وأُجِلَّت الانتخابات الرئاسية التي كان مقرراً إجراؤها في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١١ حتى ٢٥ نيسان/أبريل. وأعرب مرشحو المعارضة الخمسة عن التزامهم بالمحافظة على استقرار البلد لكنهم أثاروا مخاوف بشأن العملية الانتخابية. وفي ٢٢ آذار/مارس، أعلن ثلاثة من مرشحي المعارضة تعليق مشاركتهم، بحجة أن شروط إجراء انتخابات نزيهة لم تستوف، ودعوا الجماهير التشادية إلى مقاطعة الانتخابات. وتعمل حالياً جميع الجهات المعنية، ومنها سلطات الانتخابات والأحزاب السياسية، على تحسين الترتيبات العملية لإجراء الانتخابات بهدف زيادة الشفافية والمساءلة. وراقب سبعون من مراقبي الانتخابات من بعثة الاتحاد الأوروبي عملية الانتخابات التي سارت حتى الآن بطريقة سلمية. ويجري أيضاً نشر اثنين وعشرين من متطوعي الأمم المتحدة لدعم اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.

ثالثاً - الوضع الإنساني

١١ - على الرغم من التحسن الذي طرأ في الوضع الأمني، فلا تزال الاحتياجات الإنسانية في تشاد هائلة. ولا يزال البلد يعاني من أزمة إنسانية مزمنة، ولم يطرأ تغيير كبير في الوضع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووفقاً لعملية النداء الموحد لعام ٢٠١١، يوجد ٢,٥ مليون نسمة في حاجة للمساعدة الإنسانية في تشاد من بين سكانها البالغ عددهم ١١ مليون نسمة. ولا يزال هناك في شرق تشاد ١٣١ ٠٠٠ من المشردين داخلياً و ٢٦٤ ٠٦٤ لاجئاً سودانياً. ويستقر في جنوب تشاد ٦٤ ٣٤١ لاجئاً آخر من جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يزال السكان التشاديون يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية فضلاً عن تفشي أمراض من قبيل التهاب السحائي والحصبة وشلل الأطفال والكوليرا والدودة الغينية. وأُبلغ عن ظهور حالات إصابة بالالتهاب السحائي في أحد مخيمات اللاجئين في شرق تشاد، ونفذت حملة للتطعيم. ونظمت حملات تطعيم ضد شلل الأطفال في المناطق القريبة من الحدود مع السودان، بعد سنوات من تعذر الوصول إلى هذه المناطق نتيجة لارتفاع درجة عدم الأمن والعنف. وإجمالاً، تعمل في تشاد حوالي ٨٠ منظمة إنسانية (دولية ووطنية)؛ تقوم ٥٤ منها بعمليات في شرق تشاد، بينما تتواجد ١١ منظمة أخرى في أجزاء من منطقة الساحل في تشاد. وطلبت عملية النداء الموحد من أجل تشاد ٥٠٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، وبلغت نسبة التمويل التي تلقتها في الوقت الحالي ٤٧ في المائة.

١٢ - ورغم أن سوء التغذية يشكل مصدراً للقلق في الأجزاء الشرقية وأجزاء من منطقة الساحل في تشاد، حيث سجلت معدلات شاملة لسوء التغذية الحاد تتراوح بين ١٥ و ٢٨ في المائة، فإنه يؤثر على مناطق أخرى من البلد أيضاً. وكشفت تقييمات الأمن الغذائي ومواطن الضعف التي أجراها برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية

والزراعة أن ما يزيد على مليون نسمة يعانون من عدم الأمن الغذائي في تشاد. ولم يتعاف بعد ما يزيد على مليون نسمة، ممن يعانون من انعدام شديد للأمن الغذائي، من الجفاف الذي وقع في عام ٢٠٠٩ ومن فيضانات عام ٢٠١٠. وبالمقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٠، تحسن مؤخرًا وضع الأمن الغذائي في أجزاء تشاد الواقعة في منطقة الساحل، بعد موسم حصاد جيد. ومن المرجح مع ذلك، أن تتدهور حالة الأمن الغذائي في المناطق الريفية بالنسبة لأفقر الأسر التي فقدت معظم مواشيتها بعد عامين من الصدمات المتلاحقة.

١٣ - ولا تزال المساعدة الإنسانية تمثل أبرز شكل للدعم الدولي المقدم إلى تشاد. ولكن مع تحقق الاستقرار في شرق تشاد، اتجهت حكومة تشاد وشركاؤها الدوليون إلى التشديد المتزايد على تحقيق الانتعاش المبكر وتقديم مساعدة إنمائية أطول أجلاً. ووردت أولويات حكومة تشاد بالتفصيل في برنامجها الشامل للإنعاش في شرق تشاد. ويهدف البرنامج إلى مساعدة الأشخاص المتضررين من الأزمة الإنسانية في شرق تشاد من خلال توفير حلول مستدامة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهونها، والتي تفاقمت بسبب ضعف خدمات أساسية من قبيل الحصول على مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي والصحة والتعليم. ويهدف أيضا إلى تعزيز قدرة السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية على تعزيز التنمية المستدامة واتباع الأزمات ومواجهتها. ويتسق البرنامج الشامل للإنعاش في شرق تشاد مع الاستراتيجية الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعملية النداء الموحد.

رابعا - دواعي توفير الحماية للمدنيين

الهجمات ضد السكان المدنيين

١٤ - لا يزال السكان المدنيون في تشاد يواجهون تهديدات يومية بالتعرض لأعمال لصوية يقوم بها أفراد مسلحون. ورغم أن قوات الأمن التشادية جلبت الاستقرار إلى مناطق عديدة في البلد، فيمكن أن تكون أيضا، بفعل عدم الانضباط، مصدرا لعدم الأمن بالنسبة للمدنيين. ومع رحيل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، تناقصت بشدة قدرة الأمم المتحدة على الرصد والإبلاغ عن الهجمات التي يتعرض لها المدنيون وغير ذلك من دواعي توفير الحماية. فالبعثة لم تقم فحسب بعمليات نشر عسكرية في أجزاء مختلفة من شرق تشاد، بل ضم عنصرها المدني أيضا ٤٠ موظفا لشؤون حقوق الإنسان، وقدرة لحماية الأطفال، وفرت مجتمعة لحة عامة شاملة عن الحوادث والاتجاهات التي تؤثر على المدنيين. وتواصل شبكة المنظمات المحلية غير الحكومية في أيشي، وهي الشبكة الوطنية للمتطوعين في شرق تشاد، التي حظيت بدعم البعثة فيما سبق، القيام برصد حقوق

الإنسان، وإن كانت قدرتها على الوصول إلى أجزاء كثيرة من شرق تشاد للتحقيق والتحقق من حوادث بعينها قد تقلصت إلى حد كبير.

إيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا واللاجئين

١٥ - في عام ٢٠١٠، عاد ٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا من أماكن النزوح إلى أماكنهم الأصلية في مقاطعة دار سيلا ومنطقة أسونغا. وفي ضوء تحسن الوضع الأمني، عاد عدة آلاف من المشردين داخليا إلى منازلهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وطلب ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا في دار سيلا وأسونغا مساعدة في العودة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. بيد أن عددا من المشردين داخليا في كوكو أنغارانا وقوز بيضه يفضلون عدم العودة إلى أماكنهم الأصلية، واختاروا بدلا من ذلك الاندماج في المجتمع المحلي من خلال التفاوض مع زعماء القبائل والسلطات المحلية للحصول على قطع أرض يمكن أن تستقر فيها أسرهم.

١٦ - ورغم وجود دلائل متزايدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على استعداد المشردين داخليا لمغادرة أماكن النزوح، فلم تحدث بعد تحركات سكنية كبيرة أو مستدامة. ولا يزال الوضع الأمني والخوف من أعمال اللصوصية في مناطق العودة يشكلان مصدر قلق بالنسبة للمشردين داخليا. ومن بين التحديات الرئيسية الأخرى، التي تواجه العودة المستدامة، النقص الشديد في إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. ولا تتوفر في معظم مناطق العودة مصادر مياه الشرب، والمرافق الصحية فيها تعد مرافق أولية للغاية، وتعاني المدارس من نقص في المعلمين المؤهلين والبنية التحتية الكافية. وعلاوة على ذلك، ينطوي التوصل إلى حلول دائمة للمشردين داخليا على تعزيز قدرات المجتمعات المحلية لتطوير الأنشطة المدرة للدخل التي تكفل اعتمادها على نفسها. وبدون توفير هذه الاحتياجات الأساسية، لن يرغب كثير من المشردين داخليا في مغادرة أماكن النزوح حيث تلقوا مساعدة لعدة سنوات وتمتعوا بالحصول على خدمات بقدر يفوق ما يمكن أن يتوقعوه في أماكنهم الأصلية.

١٧ - ويستضيف ١٢ مخيما في شرق تشاد ٢٦٤ ٠٦٤ لاجئا سودانيا، بينما يستضيف ١١ مخيما في جنوب شرقي تشاد ٦٤ ٣٤١ لاجئا من جمهورية أفريقيا الوسطى. وأدى تجدد القتال وأنشطة المتمردين في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى في نهاية ٢٠١٠ إلى تدفق موجة جديدة من ٢ ٠٠٠ شخص من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى منطقة سلامات جنوب شرق تشاد في شباط/فبراير وأذار/مارس. ولا يعتبر الوضع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى وضعاً مواتياً لعودة اللاجئين. وإلى جانب تزايد الاكتفاء وفرص الاندماج المحلي، شرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في توطئ ٥٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى

في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٠. ومن المقرر أن يغادر تشاد ما يقرب من ١٥٠ لاجئا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٨ - ووقعت حكومتا تشاد والسودان في ٢٨ كانون الثاني/يناير في نجامينا مذكرة تفاهم بين جمهورية تشاد وجمهورية السودان للتعاون المتبادل المتصل باللاجئين السودانيين، تضع إطاراً أولياً ثنائياً لعودة اللاجئين السودانيين الموجودين حالياً في تشاد إلى وطنهم. وتشدد الوثيقة على ألا تتم الإعادة إلى الوطن إلا على أساس طوعي. ولم تُستَشر المفوضية أثناء التفاوض على الوثيقة، ولكنها قدمت مشورة فنية إلى الحكومتين لضمان أن تُتخذ أي خطوات لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم في امتثال كامل لقانون اللاجئين، وعلى الأخص ضرورة أن تكون أي عودة مأمونة وطوعية وكريمة. ومع ذلك، فإن اللاجئين السودانيين يشعرون بقلق بالغ إزاء استمرار القتال وانعدام الأمن في دارفور، ومعظمهم غير راغب في العودة.

١٩ - وفي كانون الثاني/يناير، عُلق بصفة مؤقتة برنامج إعادة توطين اللاجئين السودانيين بنقلهم من تشاد إلى بلدان ثالثة، الذي يستفيد منه عدد محدود من اللاجئين الذين يعانون من حالات ضعف شديدة، وذلك بناء على طلب من حكومة تشاد. وانبثق طلب التعليق عن مناقشات ثنائية بين حكومتَي تشاد والسودان، ومخاوف الأخيرة من أن يكون لبرنامج إعادة التوطين أثر سلبي على احتمالات عودة اللاجئين إلى السودان. وتتفاوض المفوضية مع حكومة تشاد على استئناف البرنامج، وخاصة بالنسبة للاجئين المعرضين لأخطار حمة ممن هم في حاجة إلى مساعدة إنسانية لا يمكن توفيرها في تشاد، من قبيل العلاج الطبي العاجل.

إيصال المساعدة الإنسانية

٢٠ - تأثر إيصال المساعدة الإنسانية في تشاد في المقام الأول بالأنشطة اللصوصية والإجرامية، ومنها كرائم الطرق وسرقة الإمدادات الإنسانية واختطاف السيارات واقتحام مجتمعات ومرافق الخدمات الإنسانية. وترتكب هذه الهجمات والسرقات عصابات مسلحة من بقايا جماعات مسلحة سابقة نشطة في شرق تشاد. وبالمقارنة بما كان عليه الوضع قبل عامين، حدث انخفاض ملحوظ في وتيرة الحوادث الأمنية التي تؤثر بشكل مباشر على العمليات الإنسانية. وترجم هذا إلى زيادة في إمكانية الوصول إلى السكان المتضررين في مناطق عدة. وتزايدت في شرق تشاد إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بالتوازي مع تحسن الوضع الأمني نتيجة زيادة عمليات المفزة الأمنية المتكاملة ونشر قوة الحدود المشتركة ومشاركة السلطات الوطنية مجدداً في التصدي لأمن العمليات الإنسانية.

٢١ - ووقعت مع ذلك حوادث أمنية أخرى أثرت على العاملين في المجال الإنساني والعمليات الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، لا سيما في نجamina وجنوب تشاد. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تعرضت سيارة للمفرزة الأمنية المتكاملة، كانت ترافق سيارتين تابعتين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لحراستها، لهجوم على يد عصابات مسلحة على الطريق بين كياي وداها في جنوب تشاد. وأصيب أربعة أشخاص بإصابات خطيرة، منهم ٣ ضباط من المفرزة الأمنية، وعضو في اللجنة الوطنية لاستقبال وإعادة إدماج اللاجئين، وهي الهيئة الوطنية المختصة باللاجئين. ولا تزال المخاطر المرتبطة بالعمليات العسكرية قائمة في منطقة الحدود الثلاثية من جنوب شرق تشاد التي لم تنشر فيها قوة الحدود المشتركة. وعلاوة على ذلك، تعاني مناطق متعددة في الشمال من تلوث بالألغام الأرضية، وتعاين مناطق رئيسية في الشمال والشرق والجنوب الشرقي في تشاد من تلوث بالمتفجرات من مخلفات الحرب. وتعاين أيضا التحركات والأنشطة الإنسانية من معوقات نتيجة محدودية قدرة المفرزة الأمنية المتكاملة على توفير الحراسة، واشتراط حصول المنظمات غير الحكومية على إذن قبل السفر في شرق تشاد. وتضررت عدة مناطق لعودة المشردين داخليا من محدودية إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية إليها، وكان من أشدها تضررا مودينا في مقاطعة دار سيلا، وبورتا في منطقة أسونغا، وكذلك مواقع على طول الحدود بين تشاد والسودان.

٢٢ - وأدى انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد إلى تقليل القدرة اللوجستية وأصول النقل المتاحة للمنظمات الإنسانية مما حدّ من قدرتها على الوصول إلى المناطق النائية خلال موسم المطر. وتعرقلت خيارات الإحلاء الطبي بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني نتيجة رحيل البعثة. وكان لإغلاق الحدود الليبية أثر سلبي أيضا على إمدادات مواد الإغاثة إلى تشاد. واضطر برنامج الأغذية العالمي لاستخدام ميناء بور سودان لتسليم المواد الغذائية في شرق تشاد بدلا من جلبها إلى البلد عن طريق بنغازي في الجماهيرية العربية الليبية.

تجنيد الأطفال واستخدامهم

٢٣ - لم ترد أنباء إلا عن وقوع حالة واحدة لتجنيد الأطفال بواسطة عناصر مسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير: فقد وردت أنباء غير مؤكدة عن إعادة تجنيد طفل لاجئ من قبل الجيش الوطني التشادي. ويعتقد مع ذلك، أنه لا يزال هناك ما يزيد على عشرة أطفال من اللاجئين السودانيين يخدمون ضمن قوات الأمن التشادية وفي الجماعات المسلحة السودانية. وعلاوة على ذلك، أسر أربعة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٧ عاما أثناء قتال دار في بيروا في المنطقة الواقعة في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى في أواخر

عام ٢٠١٠. واحتجزتهم في البداية قوات الدرك ثم أفرجت عنهم في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وسلمتهم إلى وزارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني والأسرة لرعايتهم في إطار البرنامج الوطني لانسحاب ورعاية وتأهيل الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، تم لمّ شمل ٣٠ من هؤلاء الأطفال مع أسرهم في نجamina وشرق تشاد، بمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة كير الدولية، إلا أن انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد أضر بقدره الأمم المتحدة على رصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والإبلاغ عنها عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). ولذلك فإن المعلومات الواردة أعلاه لا تقدم عرضاً شاملاً لأحداث معينة أثرت على الأطفال، وليست مؤشراً لنطاق الانتهاكات التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

العنف الجنسي والجنساني

٢٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها ٣٠٠ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني في مخيمات اللاجئين في شرق وجنوب تشاد. وارتكب معظم هذه الحالات مدنيون. ولكن هناك ادعاءات بأن ٣ من الجنود السودانيين حاولوا اغتصاب لاجئة في شرق تشاد في كانون الثاني/يناير. وتعلقت ٢٧ حالة من بين الحالات التي سجلتها المفوضية بأطفال. وفي ٥ كانون الثاني/يناير تعرضت فتاة في الخامسة من عمرها للاغتصاب على يد مجهول في مديرية كوكو أنغارانا. واغتصبت فتاة عمرها تسع سنوات على يد رجل عمره ١٩ عاماً في فارشانا في ٢٥ كانون الثاني/يناير. وأبلغت المفوضية بمزاعم تفيد بتعرض فتاة تشادية إلى اغتصاب جماعي على يد ثلاثة جنود في الجيش الوطني التشادي في شباط/فبراير. وفي تولوم، سجلت ٣ حالات اغتصاب لقصّر في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. وأبلغ عن وقوع حادثة اغتصاب أخرى لفتاة عمرها ١٦ عاماً في ٤ آذار/مارس ارتكبتها ٣ من أفراد الجيش الوطني التشادي خلال مهمة لنزع السلاح في مدينة قوز بيضه.

٢٥ - ولا يزال الإبلاغ عن العنف الجنسي والجنساني في تشاد أقل من الواقع بكثير. ولا يرجع هذا إلى إنه يندرج فحسب ضمن الأمور المحظور تناولها ثقافياً مما يثبط عملية الإبلاغ عن الحالات، ولكن أيضاً لأن معظم الحالات تجري مناقشتها وحلها بواسطة زعماء القبائل في ضوء غياب نظام قانوني يعمل بشكل سليم. والمعلومات المتوفرة مقدمة من نظام إدارة معلومات رصد الحماية والعنف الجنساني التابع للمفوضية، الذي استحدث في عام ٢٠١٠ باعتباره مشروعاً تجريبياً وضعه صندوق الأمم المتحدة للسكان والمفوضية فيما يتعلق بالمشردين داخلياً والمجتمعات المحلية المضيفة في قوز بيضه لتحسين جمع البيانات

والإبلاغ. وكُررت نفس المبادرة على الصعيد الوطني على يد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع وزارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني والأسرة، في الأحياء العشرة من العاصمة نجamina. وطلبت حكومة تشاد مؤخرا بدء هذا النظام في أماكن أخرى، إذا نفذ المشروع الرائد في قوز بيضه بنجاح.

انتهاكات حقوق الإنسان

٢٦ - لا تزال التقارير الصادرة مؤخرا عن حقوق الإنسان في تشاد تشير إلى حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين. ففي مخفر الدرك في ماساكوري، على سبيل المثال، وحسبما أفادت التقارير يحتجز الناس دون تقديمهم إلى المحكمة، وذلك استنادا إلى تعليمات صدرت من الحاكم في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وفي نجamina، أفادت التقارير بقيام أفراد من الوكالة الوطنية للأمن في ٦ آذار/مارس ٢٠١١ باعتقال اثنين من المدافعين عن حقوق الإنسان من المنظمة المحلية غير الحكومية، رابطة حقوق الإنسان التشادية، اعتقالا تعسفيا واحتجازهما في حبس انفرادي. وأفادت التقارير أيضا عن حالات أخرى من الاعتقالات التعسفية والترهيب في سياق الانتخابات التشريعية التي جرت مؤخرا. ولا تزال ظروف الاعتقال المؤسفة في نظام السجون تشير مخاوف جدية. ومنذ انسحاب البعثة، لم تتم أي زيارة إلى سجن أبيتشي ولم تُقدم معونة قانونية في أبيتشي. وقامت المفوضية، مع ذلك، بمتابعة حالات احتجاز اللاجئين والمشردين داخليا، جنبا إلى جنب مع شركائها المحليين.

٢٧ - وبذلت تشاد جهودا هامة للتصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ويتضمن الدستور التشادي أحكاما تهدف إلى ضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها، وتكافؤ الفرص لمواطنيها. ومع ذلك، لا يزال يتعين اتخاذ خطوات لكفالة أن يكون لهذه الالتزامات تأثير على أرض الواقع. ومن بين التحديات التي تواجه حقوق الإنسان في تشاد، ضعف قدرات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم، فضلا عن عدم وجود نظام قضائي وقانوني يعمل بشكل سليم. وأفادت التقارير بأنه لم تتخذ تدابير كافية لمحاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما في حالة انتمائهم إلى قوات الأمن التشادية. وتسهم هذه الأعمال في عدم ثقة السكان المدنيين في إقامة العدل، وتقوض الجهود التي تبذلها الحكومة التشادية لتعزيز توطيد حقوق الإنسان وحمايتها.

٢٨ - وتسود ثقافة الإفلات من العقاب عن انتهاكات حقوق الإنسان في تشاد. ففي كانون الثاني/يناير، وقّع رئيس تشاد مرسوما منح بموجبه العفو عن الجرائم المرتكبة في البلد على يد أعضاء في جماعات المعارضة المسلحة. ولم تنشر قائمة بأسماء الأشخاص المعنيين على الملأ. ومن المهم ألا يشمل العفو جرائم الحرب. وفي الواقع، ينبغي ألا تتحقق المصالحة في

تشاد على حساب العدالة، مع ضرورة التعويض عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في السابق. وينبغي أن يكون احترام حقوق الإنسان وحمايتها في صميم جميع الجهود الرامية إلى حل النزاعات والمشاكل السياسية القائمة في البلد منذ فترة طويلة.

٢٩ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، نشرت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريراً عن حالة حقوق الإنسان في تشاد غطى الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وأوجد غياب أو ضعف وجود مؤسسات الدولة في معظم أنحاء البلاد بيئة مواتية لانتهاكات حقوق الإنسان. وتباطأ نشر المؤسسات القضائية على الصعيد المحلي بسبب القيود اللوجستية والأمنية. وأدى عدم كفاية تمويل الخدمات الاجتماعية إلى الحد من التمتع بالحقوق المنصوص عليها في الدستور بشكل تام. بالإضافة إلى ذلك، تمتع الممارسات والحواجز الثقافية، والقوالب النمطية الاجتماعية الأخرى، النساء من القيام بدور فاعل في الحياة الاجتماعية والسياسية للبلد.

خامساً - التقدم الذي أحرزته حكومة تشاد في تلبية معاييرها المتصلة بحماية المدنيين

٣٠ - أحاط قرار مجلس الأمن ١٩٢٣ (٢٠١٠) علماً بالتزام حكومة تشاد، في ضوء انسحاب البعثة، بتحمل المسؤولية الكاملة عن أمن وحماية السكان المدنيين في شرق تشاد، وعليها لكي تضطلع بذلك، أن تنفذ مهام معينة وتوفي بمعايير محددة تتصل بحماية المدنيين. وتشمل المعايير المنصوص عليها في القرار ما يلي:

(أ) العودة الطوعية للمشردين داخليا وإعادة توطينهم في ظل ظروف آمنة ومستدامة؛

(ب) تجريد مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا من السلاح حسيما يتجلى من انخفاض كميات الأسلحة وحالات العنف وانتهاكات حقوق الإنسان؛

(ج) تحسين قدرات السلطات التشادية في شرق تشاد، بما في ذلك الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون، والقضاء ونظام السجون، على توفير الأمن اللازم للاجئين والمشردين داخليا والمدنيين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية مع احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة تشاد تحقيق تقدم مطرد في الوفاء بالتزاماتها لتلبية هذه المعايير السالفة الذكر الثلاثة.

العودة الطوعية للمشردين داخليا وإعادة توطينهم في ظل ظروف آمنة ومستدامة

٣٢ - في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أنشئت آلية التنسيق الوطني لدعم الأنشطة الإنسانية للمفرزة الأمنية كواجهة رئيسية لحكومة تشاد للترابط مع الجهات الإنسانية الدولية الفاعلة. وفي ١ آذار/مارس، عقدت الآلية اجتماعا رفيع المستوى في نجامينا لمسؤولي الحكومة وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وممثلي الجهات المانحة بغية وضع استراتيجية لمساعدة أولئك المشردين داخليا ممن أبدوا رغبة في العودة إلى ديارهم والتمسوا الدعم من أجل إعادة الإدماج. ولا تزال الحكومة في تشاد تعرب عن رغبتها في إنهاء التشرد تدريجيا بحلول نهاية عام ٢٠١١ وناشدت المجتمع الدولي تقديم المساعدة في التوصل إلى حل دائم لمسألة المشردين داخليا. وبالإضافة إلى دعم عودة هؤلاء المشردين إلى أماكنهم الأصلية، فقد طُلب إلى الجهات المعنية دعم الحلول الدائمة الأخرى، وعلى وجه التحديد، إدماج المشردين داخليا وإعادة توطينهم على الصعيد المحلي. ويشمل هذا إنشاء قرى جديدة في مواقع مختلفة في أسونغا ودار سيلا، يمكن نقل المشردين داخليا إليها.

٣٣ - وقد بسطت حكومة تشاد سلطة الدولة، وسيادة القانون، ونشرت قواتها الأمنية في أكبر القرى والبلدات في مناطق العودة. وزادت المفوضية من جهودها المبذولة من أجل تقييم ورصد عزم المشردين داخليا على التماس حلول دائمة. فعلى سبيل المثال، جرى تنفيذ برنامج للتحقق مما إذا كان المشردون داخليا في دار سيلا وأسونغا يجذبون العودة إلى أماكنهم الأصلية، أو الإدماج على الصعيد المحلي، أو إعادة التوطين. وعلى سبيل المثال، جرى تنفيذ برنامج للتحقق من تفضيل المشردين داخليا في منطقتي سيلا وأسونغا للعودة إلى موطنهم الأصلي، أو إدماجهم محليا أو إعادة توطينهم. وعلاوة على ذلك، فقد أوفدت مؤخرا بعثات رصد مشتركة بين الوكالات إلى مناطق العودة في قرى وادي كادجا، وكولي، ودوغدوري، وأدى من أجل التأكد من الطابع الطوعي لقرارات المشردين داخليا بالعودة إلى ديارهم وتقييم حالة الحماية في تلك المواقع. وحتى الآن، لم تكشف عملية الرصد عن أي شواغل محددة، على الرغم من أن هؤلاء الأشخاص يواجهون تحديات كبرى في أماكنهم الأصلية فيما يتعلق بإعادة الإدماج.

٣٤ - ومن المتوقع أن تقرر وزارة الاقتصاد والتخطيط قريبا استراتيجية الحلول الدائمة للمشردين داخليا التي صاغها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفها الوكالة الرائدة في تطبيق نهج مجموعة الإنعاش المبكر. وقد وُضعت الاستراتيجية بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية والسلطات الوطنية، لتنسيق وإدارة المساعدة بما يساعد

المشردين داخليا على تحقيق حلول دائمة. وقد حددت حكومة تشاد والمجتمع الإنساني مجالات التدخل النموذجية لتنفيذ المشاريع كجزء من استراتيجية الحلول الدائمة.

تجريد مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا من السلاح

٣٥ - منذ نشر قوة الحدود المشتركة في عام ٢٠١٠، لاحظت المفوضية تحسنا كبيرا في احترام الطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين في شرق تشاد. وقد استمر هذا الاتجاه الإيجابي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتتمركز المفزة الأمنية المتكاملة في جميع مخيمات اللاجئين بصفة دائمة. وتولت جميع مراكز شرطة المفزة الأمنية المتكاملة في مخيمات اللاجئين في الأشهر الأخيرة مهامها واضطلعت بالأنشطة الروتينية. ونقحت المفوضية اختصاصات لجان حراسة اللاجئين وحسنت تنسيق أنشطتها مع المفزة الأمنية المتكاملة ومع لجنة استقبال وإعادة إدماج اللاجئين. ومن المتوقع أن يترتب على تحسين التنسيق وتبادل المعلومات أثر إيجابي على زيادة السلامة والأمن للاجئين في المخيمات. ومع ذلك، فنظرا لصعوبة تقييم حالة اللاجئين في منطقة سلامات، ووجود مخيمات اللاجئين في مواقع شديدة القرب من الحدود مع السودان، وانعدام الأمن بشكل عام في المنطقة نتيجة أعمال اللصوصية، فقد أذنت حكومة تشاد بنقل جموع اللاجئين من مخيم داها إلى مخيم مويو، الذي يقع على بعد ٣٥ كيلومتر من الحدود. وتمت عملية نقل اللاجئين ممن اختاروا الانتقال إلى مويو في نيسان/أبريل ٢٠١١.

٣٦ - ولم تلتق المفوضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي تقارير عن وجود أفراد مسلحين في مواقع المشردين داخليا. بيد أن الطابع المدني والإنساني لمواقع المشردين لا يزال يشكل تحديا لعدم وجود مراكز للمفزة الأمنية المتكاملة للرقابة على الدخول إلى هذه المواقع كما هو الحال في مخيمات اللاجئين، على الرغم من تسيير المفزة لدوريات بشكل منتظم.

أمن اللاجئين والمشردين داخليا والمدنيين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية مع احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان

٣٧ - بالإضافة إلى نشر قوة الحدود المشتركة، عززت حكومة تشاد أيضا المفزة الأمنية المتكاملة التي زاد قوامها من ٨٥٠ إلى ١٠٠٠ فرد. ووسعت المفزة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نطاق منطقة عملها من شرق البلد، حيث تركزت منذ أواخر عام ٢٠٠٨، من أجل توفير تغطية للأجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية للبلد، التي عانت أيضا من مستويات كبيرة من أعمال اللصوصية وانعدام الأمن. وعقب انسحاب البعثة، أعلنت حكومة تشاد أنها ستدفع مرتبات ومكافآت أفراد المفزة وتولت نتيجة إنشاء الآلية الوطنية لتنسيق الدعم المقدم

إلى الأنشطة الإنسانية، المسؤولية عن عمليات المفزة. واتسمت الدوريات التي تسيرها المفزة بالفعالية، وتحظى بتقدير حسن من السكان المحليين والمستفيدين لأنها تيسر وصول المساعدة الإنسانية. بيد أن بعض القيود اللوجستية قد حالت دون استجابة المفزة لجميع الطلبات المقدمة من المنظمات الإنسانية بتسيير الدوريات وتوفير الحراسة.

٣٨ - وساعد إنشاء حكومة تشاد مكتبا لتأمين التحركات في أواخر عام ٢٠١١ في ١٢ موقعا (غوري، وأيشي، ويريبا، وفارشانا، وقوز بيضه، وكوكو أنغارانا، وهارازي، ومارو، وداه، وأم تيمان، وباهاي، وغويريدا) على إنشاء شبكة أمنية لتيسير العمليات الإنسانية. ويجتمع المكتب أسبوعيا لتقييم الحالة الأمنية للمناطق المعنية وبيت في طلبات توفير الحراسات المقدمة من المنظمات الإنسانية. وقد أسهم بقوة الأداء السلس للمكتب، والتنسيق الأفضل بين المفزة والمجتمع الإنساني، في تحسن البيئة الأمنية للعمليات الإنسانية.

٣٩ - وعُقد في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الاجتماع الخامس والأخير للمنتدى الإنساني المنشأ عملا بالقرار ١٩٢٣ (٢٠١٠) بغية تيسير الحوار بين الحكومة في تشاد والشركاء الدوليين بشأن مجموعة من المسائل المتعلقة بالشؤون الإنسانية. وأوجز الاجتماع نتائج المنتديات الأربعة السابقة المعقودة في كل من نجامينا، وأبيتشي، وقوز بيضه، وهاجر حديد، والتي ناقشت على التوالي ما يلي: حماية المدنيين، وإيصال المساعدة الإنسانية، والحلول الدائمة للمشردين داخليا، والإنعاش المبكر. وعُقدت المنتديات الإنسانية بالتراسة المشتركة للآلية الوطنية لتنسيق الدعم المقدم إلى الأنشطة الإنسانية ومنسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، وشارك فيها ممثلون عن حكومة تشاد، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وساعد تنظيم المنتديات على تعزيز فهم مشترك لدى جميع الجهات المعنية للتحديات الإنسانية وتحديات الحماية في تشاد. وقد أنشئت حاليا آلية للمتابعة، على نحو ربع سنوي، لكفالة متابعة التوصيات والإجراءات التي اقترحتها المنتديات.

سادسا - أنشطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

٤٠ - لمساعدة حكومة تشاد على الوفاء بمسؤولياتها فيما يتعلق بحماية المدنيين، اضطلعت الأمم المتحدة وشركاؤها من المنظمات غير الحكومية الدولية بالأنشطة التي يرد لها أدناه.

استراتيجية حماية المدنيين

٤١ - في ضوء انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وتحقيقا لاستمرار مشاركة الأمم المتحدة في حماية المدنيين في تشاد، طلبت لجنة السياسات التي أتولى

رئاستها، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أن يقوم فريق الأمم المتحدة القطري في تشاد بوضع استراتيجية شاملة لمعالجة مسألة حماية المدنيين في شرق تشاد. وكانت أيضا ضرورة وضع استراتيجية واضحة لحماية المدنيين واحدا من الاستنتاجات التي توصلت إليها المنتديات الإنسانية المذكورة أعلاه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملية تشاور مع كيانات الأمم المتحدة والشركاء المعنيين لوضع الاستراتيجية، بالتشاور مع حكومة تشاد. وتساعد الاستراتيجية على توضيح المسؤوليات التي يضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري عقب انسحاب البعثة وكذلك الطرق التي يمكن بها للفريق أن يساعد حكومة تشاد على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحماية المدنيين بموجب القانون الدولي. وستساعد الاستراتيجية أيضا على تخطيط انتقال أنشطة الحماية من سياق إنساني إلى سياق إنمائي.

نقل المسؤولية من البعثة وتعزيز مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم

٤٢ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وضعت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري الصيغة النهائية لبرنامج تعزيز الإنجازات التي تحققت في شرق تشاد، الذي وافقت عليه حكومة تشاد. وسيكفل البرنامج نقل أنشطة العنصر المدني في البعثة بطريقة منهجية إلى كيانات الأمم المتحدة المعنية، بما في ذلك في مجالات سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان وحماية الطفل والشؤون الجنسانية وإجراءات مكافحة الألغام وبناء السلام. ويتمشى البرنامج الانتقالي تماما مع البرنامج الشامل للإنعاش في شرق تشاد الذي وضعته الحكومة.

٤٣ - وبعد رحيل البعثة، تم تعزيز مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم لكي يضطلع بدور القيادة العليا للأمم المتحدة في تشاد ويساعد أيضا على تيسير تنسيق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة خلال هذه المرحلة الانتقالية المهمة. فالآن يتكون مكتب المنسق المقيم من فريق متعدد التخصصات يضم متخصصا في مجال التنسيق ومستشارا للتخطيط الاستراتيجي ومستشارا لشؤون السلام والتنمية ومستشارا لشؤون حقوق الإنسان ومستشارا لشؤون الإنعاش المبكر. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق عمليات التنمية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتوفير موظفين محددتين. وسيعمل الفريق على دعم الصلات بين البرامج الإنسانية والإنمائية. وانتدب في مكتب المنسق المقيم مستشار لشؤون الشرطة من إدارة عمليات حفظ السلام لمدة ثلاثة أشهر، يتحمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تكلفته، وذلك لدعم البرنامج المشترك بين البرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للمفرزة الأمنية المتكاملة (انظر أدناه). ورغم هذه الموارد الإضافية، سيتعين تقديم مزيد من الدعم لتعزيز مكتب المنسق المقيم.

٤٤ - ويمثل الاستقرار الذي تحقق مؤخرا في شرق تشاد فرصة لزيادة التركيز على بناء السلام والانتعاش في إطار الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في تشاد. وتلقى فريق الأمم المتحدة القطري دعما مؤقتا من مرفق الاستجابة الفورية التابع لصندوق بناء السلام لدعم استمرار عمليات المفزة الأمنية المتكاملة، بعد انسحاب البعثة. كما قدم طلب إلى مكتب دعم بناء السلام لإصدار إعلان رسمي عن أهلية الحصول على تمويل أكثر وأطول أمدا من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. وجرت صياغة هذا الطلب بالتشاور الوثيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط ووافقت عليه حكومة تشاد رسميا. غير أن صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام لا يكفل سوى وظيفة التحفيز وسد الثغرات لتمويل التدخلات في مجال بناء السلام، ولن يشرع في تلبية الاحتياجات الضخمة للبلد. وتمس الحاجة إلى تقديم مساعدة مالية من جهات مانحة أخرى لدعم جهود حكومة تشاد من أجل بناء السلام والانتعاش.

تقديم المساعدة التقنية والدعم للمفزة الأمنية المتكاملة

٤٥ - استجابة للخطة المنقحة لاستمرار المفزة التي وضعتها حكومة تشاد وقدمتها إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (انظر S/2010/536)، اشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في وضع برنامج لتقديم المساعدة للمفزة في إطار الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع حكومة تشاد. ويرمي البرنامج المشترك إلى تقديم دعم لحكومة تشاد في كفاءة استمرار أنشطة المفزة بعد مغادرة البعثة والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحماية المدنيين وفقا للقرار ١٩٢٣ (٢٠١٠). وفي ١ آذار/مارس، وقّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة تشاد رسميا على البرنامج المشترك الذي سيوفر الدعم للجوانب الإدارية واللوجستية في عمليات المفزة. وتم تمويل المرحلة الأولى من البرنامج المشترك من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، الذي دفع ٢,٧ من ملايين دولارات الولايات المتحدة من مرفق الاستجابة الفورية التابع له. وتضم الجهات المساهمة الأخرى في البرنامج المشترك كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، ولكن البرنامج ما زال يواجه نقصا في الأموال بالنسبة لعام ٢٠١١.

٤٦ - وكجزء من البرنامج المشترك، اضطلعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمسؤولية صيانة أسطول مركبات المفزة؛ وبناء مخافر جديدة للشرطة في منطقة سلامات، جنوب البلد، وصيانة مخافر الشرطة التي كانت البعثة قد قامت في الأصل ببنائها. وتتولى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضا إدارة شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية والشبكة الإذاعية للمفزة، ودعم أنشطة بناء القدرات من أجل تعزيز قدرة المفزة على توفير السلامة والأمن للاجئين والمشردين داخليا. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

فيما يتعلق بالجزء الذي يضطلع به من البرنامج المشترك، على دعم التنسيق الوطني لدعم الأنشطة الإنسانية للمفرزة الأمنية المتكاملة، بوسائل منها إيفاد مستشار لشؤون الشرطة لإسداء المشورة بشأن الرقابة التنفيذية على أنشطة المفرزة. ويمثل استكمال البنية الإدارية للتنسيق الوطني لدعم الأنشطة الإنسانية للمفرزة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تطوراً هاماً نحو استمرار عمليات المفرزة خلال عام ٢٠١١. ووضعت الصيغة النهائية للقواعد والأنظمة الداخلية للمفرزة وأنشئت اللجنة التأديبية الخاصة بها.

٤٧ - ومن المعترف به على نطاق واسع، من جانب حكومة تشاد وشركائها الدوليين على حد سواء، أن المفرزة تمثل حلاً مؤقتاً لضمان الأمن في شرق تشاد وإنما لا ينبغي أن تحل محل قوات الأمن النظامية التشادية على الأجل الطويل. وتفتح مسألة المفرزة المناقشة بشأن كيفية ضمان إدارة الأمن بشكل فعال بعد نهاية تنفيذ البرنامج المشترك خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. ومن المقرر إجراء استعراض للبرنامج المشترك في وقت لاحق من عام ٢٠١١ لبدء استكشاف الطرائق المحتملة لتسليم المسؤولية النامية عن المفرزة في النهاية إلى حكومة تشاد. وينبغي في المستقبل وضع المفرزة في سياق الاحتياج الأوسع نطاقاً إلى إصلاح القطاع الأمني في تشاد وتكوين قوات أمن تتسم بالكفاءة المهنية وتخضع للمساءلة بالسبل الديمقراطية.

حماية الأطفال

٤٨ - وتماشياً مع تقرير الأحيار عن الأطفال والنزاع المسلح في تشاد المؤرخ ٩ شباط/فبراير (S/2011/64)، وكجزء من نقل أنشطة البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري، استمرت آلية الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، في أداء عملها تحت قيادة المنسق المقيم وممثل اليونيسيف. وسيكفل رئيساً فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في تشاد الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتقديم تقارير إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وتنفيذ استنتاجات الفريق العامل وتوصيات الواردة في التقارير عن حالة الأطفال والنزاع المسلح في تشاد.

٤٩ - وبدأت فرقة العمل إعداد معلومات عن تشاد تُدرج في المذكرة الأفقية الشاملة التي تصدر كل شهرين. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بدأت اليونيسيف حواراً مع حكومة تشاد لصياغة خطة عمل رامية إلى وقف تجنيد الأطفال واستخدامهم في قوات الأمن التشادية. وبعد بذل جهود مكثفة في مجال الدعوة خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، قدمت وزارة العمل الاجتماعي والتضامن الوطني والأسرة المشروع الأول لخطة العمل إلى فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ في تشاد في ٣ آذار/مارس. ويجري حالياً

استعراض مشروع خطة العمل ومنتظر أن توقع عليها حكومة تشاد وممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في وقت لاحق من عام ٢٠١١.

حقوق الإنسان وسيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء

٥٠ - واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة لتعزيز حقوق الإنسان في تشاد ببناء المدرسة الوطنية للقضاة، في نجامينا، في شباط/فبراير. وتجري عملية تعيين قضاة جدد. وتهدف العملية الجارية لوضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان إلى رفع مستوى الوعي والقدرات المتصلة بقضايا حقوق الإنسان. واتسمت صياغة خطة العمل بقيادة وزارة حقوق الإنسان وتعزيز الحريات، بالشمولية حيث جمعت المسؤولين الحكوميين المعنيين وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني المعنية لتصميم إجراءات للتصدي للتهغرات المحددة في ما يتعلق بتقديم الدعم لتشاد للوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وستساعد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، خلال الأشهر القادمة، على وضع الصيغة النهائية لخطة العمل وكفالة تنفيذها الفعال.

٥١ - وتساعد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أيضا حكومة تشاد في جهودها الرامية إلى تنشيط اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وكفالة تقيدها بمبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية ("مبادئ باريس")، لا سيما فيما يتعلق باستقلالها عن الفرع التنفيذي للحكومة. وقامت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا بإعداد مشروع مشترك بشأن "إمكانية اللجوء إلى القضاء: تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين" من أجل تعزيز القدرات والخبرات الفنية للموظفين في وزارة حقوق الإنسان وتعزيز الحريات لتمكين الوزارة من تحسين إنجاز ولايتها في معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في سياق الانتخابات المقرر إجراؤها في تشاد. ومن المقرر تنظيم دورات تدريبية محددة قبل إجراء الانتخابات الرئاسية. وستعمل المفوضية فيما بعد مع منظمة الأمم المتحدة لوضع مجموعة أكثر شمولا وتنسيقا من أنشطة التدريب ستساعد في تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وقوات الأمن والدفاع الوطنية وأعضاء البرلمان المنتخبين حديثا.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٥٢ - لا يزال المدنيون في تشاد يواجهون التهديد الذي تشكله الألغام المضادة للأفراد والمضادة للدبابات فضلا عن الذخائر غير المنفجرة. وتقع أشد المناطق تلوثا في بوركو، وينيدي وتبيستي في الشمال، على الرغم من أن أجزاء أخرى من البلد قد تضررت أيضا. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، مُنحت تشاد تمديدا لفترة ثلاث سنوات حتى كانون

الثاني/يناير ٢٠١٤ لإكمال إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد وفقا للمادة ٥ من اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية حظر الألغام). ومن أجل الوفاء بهذا الالتزام، تعترم تشاد مواصلة إجراء المسح التقني الواسع النطاق الذي بدأ في عام ٢٠١٠ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الآخرين لتحديد حجم التلوث في البلد. وقامت وحدة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة، قبل انسحابها، بتوحيد جميع البيانات عن الألغام والذخائر غير المنفجرة من مخلفات الحرب التي قامت بجمعها منذ عام ٢٠٠٨، وشرعت في نقل هذه البيانات إلى المركز الوطني لإزالة الألغام. وعقب مغادرة البعثة، ونظرا لالتزامات تشاد بموجب اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، ينظر كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام واليونيسيف في سبل تعزيز البرنامج الوطني المتعلق بالألغام من خلال مواصلة المسح التقني في جميع أنحاء البلد، وتنفيذ عمليات إزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة فضلا عن أنشطة التثقيف بشأن مخاطر الألغام.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن

٥٣ - أعربت حكومة تشاد عن عزمها البدء في برنامج رسمي لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهو برنامج لم يكن متوافرا حتى الآن. وقد شرعت الحكومة في النصف الثاني من عام ٢٠١٠ في وضع الصيغة الأولى للبرنامج الوطني لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي أواخر عام ٢٠١٠، طلبت المساعدة التقنية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقييم البرنامج لكفالة امتثاله التام للمعايير الدولية في هذا المجال. بيد أن البرنامج بصيغته الحالية لم يتكيف بما فيه الكفاية مع التحديات التي تواجه البلد حاليا. وعلاوة على ذلك، ونظرا لتحديات إصلاح قطاع الأمن في تشاد والحاجة إلى تخفيض حجم الجيش الوطني التشادي بالقدر الذي يكون فيه متناسبا ومتسقا مع الحالة الأمنية السائدة، فيجب تنقيح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويجري حاليا استعراض برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع أخذ هذه الشواغل في الحسبان.

سابعاً - تصفية أصول البعثة

٥٤ - على الرغم من أن البعثة قد انسحبت بشكل رسمي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، فقد بدأت التصفية التقنية للبعثة في ١ كانون الثاني/يناير وستنتهي في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١. وخلال فترة الأربعة أشهر هذه، قامت البعثة بتصفية وإكمال المهام المتصلة بالتصرف في ممتلكات الأمم المتحدة وفقا لخطة التصرف في الأصول التي وافقت

عليها إدارة الدعم الميداني في نهاية عام ٢٠١٠. ويجري حاليا التصرف النهائي في الأصول في جميع أنحاء منطقة البعثة. ومن مجموع مخزون مفردات الأصول البالغ عددها ١٨ ٨٠٨ مفردة، وتبلغ قيمتها كلها ما قدره ١٣٢,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، يجري شحن ما نسبته نحو ٥٥ في المائة منها إلى بعثات الأمم المتحدة الميدانية ومكاتبها الأخرى في جميع أنحاء العالم. وبيع ما نسبته ١ في المائة من الأصول بقيمتها المتبقية إلى كيانات الأمم المتحدة التي لا تزال متمركزة في تشاد. وسيجري التصرف في ما يزيد عن ثلث أصول البعثة محليا عن طريق البيع التجاري أو في شكل خردة. وأخيرا، خصصت نسبة ١٢,٥ في المائة من الأصول للتبرع بها للحكومة تشاد.

ثامنا – الملاحظات والتوصيات

٥٥ - قبل اعتماد القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠)، كان هناك قلق من أن يترتب على انسحاب البعثة أثر سلبي على حالة المدنيين وعلى قدرات المنظمات الإنسانية على العمل في شرق تشاد. وقد مر وقت قصير نسبيا منذ انسحاب البعثة من تشاد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ولكن شيئا من هذا القبيل لم يحدث حتى الآن. وبدلا من ذلك، تواصل تحسن الحالة الأمنية العامة في البلد بتولي حكومة تشاد مسؤوليتها في توفير الأمن والحماية للسكان المدنيين.

٥٦ - ومع ذلك، فلا يزال هناك عدد من الأسباب الجذرية للنزاع في تشاد، مثل التنافس على الموارد الشحيحة، وضعف الحوكمة وعدم احترام حقوق الإنسان بالقدر الكافي، ولا يزال السكان المدنيون يواجهون التهديد بالعنف. وتتوقف الحالة الأمنية في تشاد أيضا على التطورات في المنطقة التي قد تؤثر سلبا على البلد. وينبغي لمجلس الأمن التزام اليقظة إزاء التطورات التي تؤثر على السكان المدنيين في تشاد.

٥٧ - وقد أحرز تقدم كبير في تلبية معايير الحماية التي التزمت بها حكومة تشاد (انظر القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠)). ومع ذلك، فلم تلب عدد من المعايير حتى الآن، وأبرزها تلك المتعلقة بإيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين داخليا. وينبغي أن تظل المعايير هي المقياس الواضح لقياس التقدم المحرز في حماية المدنيين في تشاد. ومن المحتم أن يضع فريق الأمم المتحدة القطري على وجه السرعة الصيغة النهائية لاستراتيجية حماية المدنيين وأن يطور الوسائل التي يمكن من خلالها تحسين قياس التقدم المحرز في هذا الصدد.

٥٨ - وقد كان لانسحاب البعثة تأثير سلبي ملحوظ على قدرة الأمم المتحدة على الرصد الشامل لحالة المدنيين وحقوق الإنسان في تشاد. وعلى الرغم من أن التحسن في الوضع الأمني يشير إلى انخفاض الهجمات على المدنيين، فلا يمكن التحقق من هذا في ظل عدم وجود

وسيلة ملائمة لرصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وينبغي لفريق الأمم القطري أن يعزز على وجه السرعة قدراته على رصد حقوق الإنسان.

٥٩ - وينبغي أيضا تعزيز عمليات رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل وذلك من أجل الوفاء بالتزامات تقديم التقارير إلى مجلس الأمن. وينبغي أيضا تشجيع حكومة تشاد على اعتماد وتنفيذ مشروع خطة العمل المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم.

٦٠ - ويلزم التوصل إلى حلول دائمة لآلاف اللاجئين والمشردين داخليا الذين يعيشون في شرق تشاد. وينبغي لحكومة تشاد أن تضع على وجه الاستعجال، وبدعم من الأمم المتحدة، خطة عملية لمساعدة المشردين داخليا ممن أعربوا عن رغبتهم في العودة إلى ديارهم أو التماس حلول دائمة أخرى. وينبغي أيضا لحكومة تشاد إكمال عملية التحقق المنصوص عليها في اتفاقية الاتحاد الأفريقي المتعلقة بحماية المشردين داخليا ومساعدتهم وإقرار استراتيجية الحلول الدائمة التي جرى وضعها بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦١ - وعلى الرغم من انسحاب البعثة، تواصل المفوضة الأمنية المتكاملة توفير الأمن في مخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخليا وحولها، وتوفير دوريات الحراسة للمنظمات الإنسانية لكي تضطلع بعملياتها. غير أن المفوضة ليست إلا حلا مؤقتا لمشكلة الأمن في شرق تشاد وينبغي إنهاؤها تدريجيا. وتتمثل الأولوية الآن في وضع خطة واضحة لإصلاح قطاع الأمن ونزع سلاح المقاتلين السابقين في تشاد وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وتغطي عملية تعزيز قوات أمن تتسم بالمهنية والخضوع للمساءلة بأهمية حيوية لحماية المدنيين.

٦٢ - ولا يزال آلاف الأشخاص في تشاد في حاجة إلى المساعدات الإنسانية. ونظرا للطابع المزمع للوضع الإنساني فينبغي إيلاء المزيد من التركيز على الإنعاش وبناء السلام تيسيرا للانتقال من الإغاثة نحو التنمية. ولن تتمكن تشاد من تجنب دورة العنف التي أثرت على البلد وعلى سكانه من المدنيين خلال الأعوام القليلة الماضية، إلا بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال تدخلات إنمائية طويلة الأجل.

٦٣ - وتوجد حاليا فجوة في تمويل هذه المرحلة الانتقالية الهامة. ويعتبر إعلان أهلية الحصول على دعم من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام أولوية رئيسية، على الرغم من أن الدعم المقدم من الصندوق سيغطي جزءا صغيرا فقط من احتياجات بناء السلام والإنعاش في تشاد. ومن ثم، ينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري وضع استراتيجية لتعبئة الموارد وتشجيع الجهات المانحة على تقديم دعم لتشاد خلال هذه المرحلة الانتقالية الحاسمة نحو التنمية الطويلة الأجل.

٦٤ - وتجربة تشاد هي تجربة فريدة إذ لم يكن هناك عقب رحيل بعثة حفظ السلام وجود لأي خلف سياسي أو معني ببناء السلام تابع للأمم المتحدة. ويمكن تعلم دروس هامة من هذه التجربة، ليس أقلها ما يتعلق بقياس التقدم المحرز في حماية المدنيين وكيفية ربط هذا بعملية اتخاذ مجلس الأمن والجهات المعنية الأخرى للقرارات المتعلقة بالسحب التدريجي لبعثة لحفظ السلام. وقد جرى تسليم بعض مهام البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري بشكل سلس، ولكن يتعين وضع توجيه عام يتعلق بهذه الحالات الانتقالية لتطبيقه في سياقات أخرى.